المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadîya Derbirînê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

ورقة موقف المركز السوري للإعلام وحرية التعبير

حول الأزمة الإنسانية المتصاعدة في لبنان وتأثيرها على اللاجئين السوريين

image: Reuters

ورقـة موقف المركـز السـوري للإعلام وحريـة التعبير

حـول الأزمـة الإنسـانية المتصاعـدة في لبنـان وتأثيرهـا علـى اللاجئين السـوريين

المركـز السـوري للإعلام وحريـة التعـبير هـو منظمـة مسـتقلة غير حكوميـة وغير ربحيـة مسـجلة في فرنسـا عـام 2004، تركـز علـى حقـوق الإنسـان وتطويـر الإعلام. يديـر المركز مجلـس إدارة غير مأجـور، ويتمتع بصفة استشـارية خاصـة لـدى المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي التابع للأمـم المتحدة منـذ 2011.

يسـعى المركز السـوري للإعلام وحرية التعبير إلى بناء مجتمع يضمن حرية التعبير والمعتقد وحقوق الإنسـان والعدالة. منذ إنشـائه في عام 2004، كرّس المركز جهوده لحماية المدافعين عن حقوق الإنسـان، والدفاع عن حقوق الإنسـان والحريات الأساسـية، وتمكين المجتمع المدني وجمعيات الضحايا، وتعزيز نمو قطاع إعلامي مسـتقل ومهني.

حقوق النشر © 2024 المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM)

www.scm.bz

2024

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadîya Derbirînê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

مقدمة

يشعر المركز السوري للإعلام وحرية التعبير بقلق بالغ إزاء الكارثة الإنسانية المتصاعدة في لبنان، والتي تسبب معاناة هائلة للفئات السكانية الضعيفة، وخاصة اللاجئين السوريين. وعلى مدار أكثر من عقد من الزمن، واجه هؤلاء اللاجئون النزوح والاضطهاد والتحديات الاقتصادية الشديدة. وقد أدى تكثيف الأعمال العدائية التي يشنها الجيش الإسرائيلي في لبنان إلى تفاقم محنتهم بشكل كبير، مما أدى إلى سقوط ضحايا من المدنيين، وتعطيل المساعدات، وتشريد عشرات الآلاف.

هناك 6 معابر حدودية[1] رسمية بين لبنان وسوريا، تأثرت ثلاثة منها جراء الاعتداءات الإسرائيلية، وهي معبر مطربة[2] ومعبر المصنع ومعبر الجوسية. في الأسابيع الأخيرة، فر أكثر من /528000/ شخص (71٪ سوريون و 29٪ لبنانيون)[3] إلى سوريا، سار العديد منهم على الأقدام بعد أن أدت الغارات الجوية الإسرائيلية إلى منع وصول المركبات إلى معبر المصنع[4]. **وذكر أحد مصادر المركز السوري للإعلام وحرية التعبير أنه عندما عاد إلى منزله بعد بداية الهجمات، كانت زوجته وأطفاله في حالة رعب لا توصف، وأن منزلاً مجاوراً قد دمر جراء القصف. كما وصف رحلته عندما حاول هو وعائلته الفرار من المنطقة حيث رأوا الحرائق الناجمة عن القصف، وأنهم اضطروا إلى التوقف من حين لآخر عندما كان هناك قصف قريب**[5]

اعتبارًا من أكتوبر 2024، يستضيف لبنان حوالي 1.5 مليون لاجئ سوري، وهو أعلى عدد من اللاجئين الأفراد في العالم. وقد ساءت الأوضاع ما دفع ب 1.2 مليون شخص، بما فيهم مواطنين لبنانيين، إلى النزوح داخلياً بسبب الغارات الجوية. غير أن افتقار معظم السوريين إلى الإقامة القانونية حدّ بشدة من قدرتهم على التنقل بحرية أو الوصول إلى الخدمات الأساسية.

التمييز ضد السوريين في حق المأوى

يواجه اللاجئون السوريون في لبنان تمييزاً منهجياً في حقهم في الوصول إلى المأوى، مما يزيد من ظروفهم اليائسة أصلاً. وتشير التقارير إلى أن السوريين يُمنعون في كثير من الأحيان من دخول الملاجئ الجماعية، وهي مخصصة في المقام الأول للمواطنين اللبنانيين. هذه الممارسة التمييزية تترك العديد من العائلات السورية تنام في الشوارع، أو في الحدائق، أو في أماكن مكتظة وغير آمنة[6]. **وذكرت إحدى مصادر المركز السوري للإعلام وحرية التعبير أن السوريين يتم استقبالهم وتوفير المأوى لهم فقط من قبل أقاربهم في لبنان المقيمين في مخيمات اللاجئين ومن قبل الجمعيات السورية، علماً أنهم يواجهون التمييز في المأوى والغذاء**[7].

1 ما أبرز المعابر بين سوريا ولبنان وكيف أصبحت هدفا خلال الحرب

2 قصف إسرائيلي يستهدف معبر حدوديا بين لبنان وسوريا

3 موجز للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا: الاستجابة للنزوح من لبنان إلى سوريا - فترة التقرير: 24 سبتمبر - 2 نوفمبر 2024

4 غارة إسرائيلية تضرب طريقا رئيسيا يستخدم للفرار من لبنان

5 مصادر خاصة بالمركز السوري للإعلام وحرية التعبير

6 لا مكان للسوريين في مراكز الإيواء

7 مصادر خاصة بالمركز السوري للإعلام وحرية التعبير

علاوة على ذلك، يعيش اللاجئون السوريون في فقر أعمق من السكان المحليين، ويظل المأوى أحد أهم التحديات. ويعتمد العديد من السوريين على مساكن مؤقتة أو مستوطنات غير رسمية في وادي البقاع أو المناطق الريفية الأخرى، حيث يواجهون ظروفاً معيشية دون المستوى المطلوب. ويعيش ما يقدر بنحو 90% من أسر اللاجئين السوريين في فقر مدقع، و يفتقرون إلى الضروريات الأساسية مثل المأوى والغذاء والصرف الصحي[8]. **وبحسب أحد مصادر المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، يعاني السوريون من التمييز عند البحث عن السكن، حيث يرفض أصحاب المنازل بشكل عام أن يؤجروا منازلهم، بينما يطلب آخرون رسوم شهرية أعلى من المعتاد**[9]

أعطت السلطات اللبنانية الأولوية لإيواء المواطنين اللبنانيين المتضررين من النزاع، مما ترك اللاجئين السوريين دون إمكانية الحصول على سكن آمن. وفي حين تحاول المنظمات غير الحكومية المحلية توفير السكن في حالات الطوارئ، فإن قدرتها محدودة للغاية. ويضطر العديد من السوريين إلى البقاء في مناطق خطرة، خوفاً من الاعتقال أو عدم القدرة على العودة إلى لبنان في حال مغادرتهم[10]

خسائر موثقة وانتهاكات لحقوق الإنسان في لبنان وسوريا ومخاوف من العودة إلى مناطق غير آمنة:

وثق المركز السوري للإعلام وحرية التعبير مقتل /145/ مدنياً سورياً جراء الهجمات الإسرائيلية في لبنان وسوريا خلال الفترة من 1 آب/أغسطس إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر. ومن بينهم /96/ لاجئاً سورياً في لبنان قتلوا في الغارات الجوية الإسرائيلية. ويمتد نطاق الصراع المميت إلى ما هو أبعد من لبنان. وفي داخل سوريا، قُتل /49/ مدنياً سورياً في غارات جوية إسرائيلية، في المقام الأول في محافظات حمص ودمشق وريف دمشق وحماة، مما يدل على الضرر الواسع النطاق الذي سببه العنف. ومن بين الضحايا الذين تم التعرف عليهم في لبنان /46/ ذكراً بالغاً، و/25/ أنثى بالغة، و/12/ طفلة، و/13/ طفلاً ذكراً. بالإضافة إلى ذلك، هناك حالات أخرى قيد التحقيق حيث يواصل المركز السوري للإعلام وحرية التعبير جمع المزيد من التفاصيل حول الضحايا. **وبحسب أحد مصادر المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، فقد قُتل أحد أقاربها المقيمين في مجدل سلام جراء هجمات الجيش الإسرائيلي مع 4 من أفراد عائلته بينما أصيب آخرون**[11]. وبلغ إجمالي عدد الضحايا، دون تحديد جنسياتهم، بحسب المصادر الرسمية، منذ بداية الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان /3481/ شخصا، والجرحى /14786/[12].

ومنذ تصاعد العمليات العسكرية لإسرائيل على الأراضي اللبنانية في 23 أيلول/ سبتمبر وثق المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، /17/ انتهاكاً ارتكبت بحق الأشخاص العائدين إلى سوريا على النحو التالي: /11/ اعتقال تعسفي - /5/ اختفاء قسري - /1/ القتل غير المشروع. يُعتقد أن العدد الفعلي للانتهاكات وحجمها أعلى بسبب التحديات في الوصول إلى الشهود والضحايا وعائلاتهم، فضلاً عن القمع المنهجي الذي تمارسه الجهات الفاعلة في النزاع في سوريا، وفي المقام الأول قوات الحكومة السورية. ومن المهم الإشارة إلى الانتهاكات السابقة المرتكبة بحق السوريين الذين أعيدوا قسراً إلى سوريا من لبنان، حيث وثق المركز السوري للإعلام وحرية التعبير خلال عامي 2023 و2024، أن مجموع انتهاكات الإعادة القسرية من لبنان إلى سوريا بلغ /27/ انتهاكاً، منها /8/ تعرضوا لانتهاكات مختلفة بعد عودتهم إلى سوريا، كالاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والتجنيد الإجباري، والقتل غير القانوني.

8 لماذا يشكل اللاجئون السوريون في لبنان أزمة داخل أزمة؟
9 مصادر خاصة بالمركز السوري للإعلام وحرية التعبير
10 «لا أستطيع العودة إلى المنزل، أو البقاء هنا، أو المغادرة»
11 مصادر خاصة بالمركز السوري للإعلام وحرية التعبير
12 المركز الإعلامي

شـن الجيش الاسـرائيلي عـدة هجمات داخل لبنـان رغم اتفاق وقـف إطلاق النار في 27 تشـرين الثاني/نوفمبر ومنـع عـودة السـكان إلـى منازلهم في بعـض مناطق الجنـوب. إن هذه الحـوادث تخلق بيئة هشـة وغير آمنة بشـكل متزايد للسـكان في لبنان

وعلـى الجانـب السـوري، تسـببت التصعيـدات الأخيـرة فـي شـمال سـوريا فـي تهديـد خطير لسلامـة وأمن المدنييـن والعامليـن فـي المجـال الإنسـاني، بالإضافة إلـى الإضرار بسلامـة البنيـة التحتية الحيويـة المدنية. وقـد فاقمـت هـذه التصعيـدات مـن حـدة التحديـات والمخاطـر ما جعـل سـوريا مكانًـا أكثر خطـورة لعودة اللاجئين.

توصيات إلى المجتمع الدولي:

حماية المدنيين واللاجئين:

* ضمان حماية المدنيين، بما في ذلك اللاجئين السوريين، أثناء النزاع المسلح.
* وقف الاحتجاز التعسفي والاختفاء والتجنيد القسري والقتل غير القانوني والاستغلال.
* يجب منح جميع المدنيين ممرًا آمنًا وفرصًا لإعادة التوطين.

المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد العائدين:

* يجـب على المجتمع الدولـي ضمان الوقف الفوري للجرائم والانتهاكات المرتكبة ضد السـوريين العائدين قسراً.
* وينبغـي إجـراء تحقيقـات مسـتقلة فـي جميـع الانتهـاكات المبلغ عنهـا، بما في ذلـك الاحتجاز التعسـفي والاختفـاء القسـري والتعذيـب والقتل غيـر القانوني.
* يجب محاسبة الجناة بموجب القانون الدولي، وضمان العدالة والإنصاف للضحايا وأسرهم.

الالتزام بالقانون الدولي:

* يجـب علـى جميـع الأطـراف احتـرام المـادة الثالثة المشـتركة فـي اتفاقيـات جنيـف، التي تنص علـى حمايـة المدنيين وغير المقاتليـن. ويجب التحقيق فـي الانتهاكات، بما في ذلك اسـتهداف المدنييـن، ومقاضاة مرتكبيهـا بموجب القانـون الدولي.

التحقيق الدولي والمساءلة:

* دعم تحقيق الأمم المتحدة في الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل.
* التحقيق في جرائم الحرب وضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي، وخاصة الاستخدام غير المتناسب للقوة.

التزام لبنان تجاه المحكمة الجنائية الدولية:

* يجب على لبنان أن يقبل رسميًا اختصاص المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الجرائم المرتكبة على أراضيه اعتبارًا من 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بغض النظر عن جنسية المشتبه بهم.

مبدأ عدم الإعادة القسرية:

* يجب على لبنان أن يفي بالتزامه القانوني بموجب القانون الدولي بعدم إعادة اللاجئين السوريين قسراً إلى المناطق التي قد يواجهون فيها الاضطهاد أو الأذى، بغض النظر عن سياق الحرب

توصيات للجهات الفاعلة والمانحين الدوليين:

* وصول المساعدات الإنسانية: ضمان تسليم المساعدات الإنسانية دون قيود وإنشاء آليات مراقبة مستقلة لمنع إساءة استخدام المساعدات.
* إعادة التوطين والإخلاء: التنفيذ العاجل لبرامج إعادة التوطين والإخلاء للفئات السكانية الضعيفة، مع إعطاء الأولوية للنساء والأطفال وذوي الاحتياجات الطبية.
* إشراك العائدين: إشراك العائدين في تخطيط ومراقبة برامج المساعدات، وضمان تلبية المساعدات لاحتياجاتهم وعدم تحويلها لصالح مؤسسات الدولة القمعية.